

Distr.: General  
21 February 2018  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وفيما يتعلق بالتقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/2018/68)، يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

- ١ - ترفض جمهورية إيران الإسلامية رفضاً قاطعاً جميع الادعاءات الواردة في التقرير المذكور أعلاه، وتكرر التأكيد على أن النتائج التي خلص إليها الفريق وتقييمه فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ١٤ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، لا تعكس تقييماً محايداً وموضوعياً للقضايا المطروحة. وتؤكد حكومة بلدي مجدداً أنها لا تنتهج أي سياسة في اليمن ولا تسعى إلى أن تنقل إليه أو تصنع فيه أي أسلحة أو معدات عسكرية.
- ٢ - وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) وثيقة غير متوازنة لا تعترف بالوقائع في اليمن، فقد تعهدت جمهورية إيران الإسلامية بالامتثال لأحكامه. وفي هذا الصدد، صدرت تعليمات محددة إلى السلطات المختصة، بما في ذلك تلك المسؤولة عن مراقبة التجارة.
- ٣ - إن فريق الخبراء لم يتقيد في أدائه لمهامه بقواعد المنهجية، وبالتالي لم يأخذ بنهج مهني ومحايد في تنفيذ أنشطته المتعلقة بتقصي الحقائق من أجل استخلاص استنتاجاته بشأن مسائل معينة. وعلاوة على ذلك، ثمة شكوك كبيرة فيما يتعلق بصحة تقييم الفريق ومصادقته. وبصفة عامة، لم يمثل الفريق امتثالاً تاماً لمتطلبات تقصي الحقائق ذات الصلة. فمن القواعد الراسخة في القانون الدولي أن يستند توجيه مثل هذا الادعاء ضد دولة ذات سيادة على درجة معينة من اليقين عجز الفريق عن بلوغها. وعلى وجه الخصوص، لا يستوفي تقرير الفريق حتى المعايير المنهجية المفصلة في مقاطع مختلفة من مرفق وثيقة مجلس الأمن S/2006/997، ومنها مقاطع في الفقرات ٢١-٢٣، و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨.
- ٤ - وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقاداً راسخاً بأنه، في هذه الحالة، كان ينبغي أن ينظر الفريق، كخطوة أولية، في مقبولية الأدلة المقدمة من دولة هي طرف في النزاع. وعلاوة على ذلك، ثمة أسس معقولة للتشكيك في موثوقية الأدلة وقيمتها الإثباتية، بما فيها تلك المشار إليها أعلاه. فالنهج المتساهل الذي اتبعه الفريق تجاه تلك الادعاءات سوف يشجع على تلفيق المزيد من الادعاءات لأغراض سياسية. وتبعاً لذلك، فإن الفريق لم يعجز عن إعادة إرساء السلام والأمن في المنطقة فحسب، وإنما أوجد عقبة أصبحت تعترض إمكانية التوصل إلى أي حل سياسي في المستقبل.

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨.



٥ - فقيام الفريق بتطبيق إجراء مختلّ بشكل صارخ لتقصي الحقائق وإصدار تقييم لا أساس له من الصحة هو محاولة لخدمة المخطط الدولي لبعض البلدان الرامي إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عن الوقائع في اليمن وعن الحالة الإنسانية الكارثية التي نجمت عن الهجمات الوحشية التي يشنها بلا هوادة الائتلاف الذي تقوده المملكة العربية السعودية.

٦ - وقد برهنت جمهورية إيران الإسلامية عن عزمها على التعاون مع الفريق من أجل توضيح بعض المسائل، لا سيما من خلال الاتصال الوثيق الذي تقيمه بعثتها الدائمة مع الأمم المتحدة أو من خلال الرد على مراسلات أعضاء الفريق واستقبال وفده التقني في إيران. ومع ذلك، يبدو من التقرير النهائي أن الفريق قد تحرك في الاتجاه المعاكس. ففي الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى طهران، وبالإضافة إلى بعض الاجتماعات الثنائية التي عقدها مع مسؤولي وزارة الخارجية ونائب مجلس الأمن القومي الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية، عقد فريق الخبراء جلستي عمل مشتركتين مع خبراءنا التقنيين خلال زيارتهم التي دامت يومين إلى طهران في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وبحث خبراءنا جميع المسائل الواردة في الرسائل التي قدمها فريق الخبراء وأدلو برودهم وآراءهم المهنية والتقنية في ظل نهج تعاوني بناء للغاية.

٧ - وللأسف، وعلى الرغم من قيام خبراءنا ببيان المواصفات التقنية بصورة شفافة وشاملة في الجلستين المشتركتين، تقدم فريق الخبراء بطلب مريب وغير مهني يرمي إلى معاينة القذيفة الإيرانية المسماة قيام-١ بغية مشاهدة وفحص هيكلها وخصائصها، وهو طلب لا يترك لأي دولة ذات سيادة خيارا آخر سوى الرفض.

٨ - ووفقا للفحوص التقنية التي أجراها خبراءنا، تكاد تكون جميع الإشارات إلى الخصائص غير الظاهرة للقذيفة قيام-١، بما فيها تلك المتعلقة بالمدى الفعلي ووزن الرأس الحربي، وسمات التصميم الداخلي، والنظام الداخلي للتزويد بالوقود والملاحية، الواردة في الفقرة ٩٠ (أ) و (ب) من التقرير وفي المرفق ٣٦، في الجدولين ٣-٣٦ و ٤-٣٦ والفرع الخامس، وما إلى ذلك، إشارات خاطئة. وفي الوقت نفسه، لم يقدم الفريق مصادر موثوقة لهذه التكهّنات. وتجدر الإشارة إلى أن الأدلة التي تقدم في انتهاك للقانون الدولي ولقواعد المنهجية هي أدلة مجردة من أي قيمة إثباتية. وجميع الادعاءات الأخرى، بما في ذلك أوجه التشابه بين الشعارات التي عُثر عليها في بعض المكونات والعلامات التجارية الخاصة ببعض قطاعات الصناعة العسكرية في إيران، هي ادعاءات غير دقيقة ومغلوبة.

٩ - وقد حاول الفريق، على أساس أدلة ملفقة ومعلومات مقدمة من نظام المملكة العربية السعودية ومن خلال الاستشهاد ببعض السمات الظاهرية غير الحصرية لقذيفتين من مجموع ٨٢ قذيفة يُدعى إطلاقها من الأراضي اليمنية باتجاه المملكة العربية السعودية، ربط هاتين القذيفتين بطائفة القذائف التسيارية الإيرانية قصيرة المدى قيام-١. وجدير بالذكر أن محرك قذيفة قيام-١ وقاعدة إطلاقها غير مزودتين بالقدرة على زيادة نطاق المدى. ومن المثير للاستغراب أيضا استخدام كلمة ”طائفة“ في الإشارة إلى القذيفة قيام-١، ذلك أن هذه القذيفة فريدة من نوعها ولا توجد أنواع أخرى من نفس الطراز.

١٠ - وفي كل ادعاء من تلك الادعاءات، بما في ذلك النقل المزعوم لمكونات القذائف إلى اليمن، بالإضافة إلى ”التطابق التقني بين المكونات“، يجب تقديم معلومات موثقة بشأن ”التوقيت الدقيق الذي تم فيه النقل“ و ”الطرق المتاحة“. وفي هذا السياق، تفتقر تقييمات الفريق إلى أساس منطقي. ففي ضوء الحصار المحكم المفروض من جميع النواحي، وبالنظر إلى حساسية الأجزاء وثقل وزنها وكبر حجمها

(بما في ذلك منصة الإطلاق والخزان المؤكسد، وما إلى ذلك)، والصعوبة التقنية التي تنطوي عليها عملية إعادة تركيب الأجزاء المفككة وتوحيد محورها، ثمة شكوك جدية بشأن صحة ادعاء المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والفريق بأن القذائف والأصناف المتصلة بها جلبت من مصادر خارجية وتم توزيعها عبر طرق غير مشروعة.

١١ - وثمة أيضا اختلافات وتناقضات بين البيانات والمواقف التي تصدر عن السلطات السعودية وتلك التي تصدر عن الفريق فيما يتعلق بضرب القذائف أو اعتراضها. فخصائص أجزاء القذيفة التي عُثر عليها تتعارض مع التأكيد المتعلق باعتراض وتدمير القذيفة من جانب منظومة دفاعية مضادة للقذائف، وهي مسألة ينبغي توضيحها.

١٢ - واستنادا إلى المعلومات المستقاة من مصادر مفتوحة، وقبل اندلاع الأعمال العدائية واتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، كان لدى الحكومة اليمنية قدرات كبيرة في مجال القذائف التسيارية ومخزونات هامة من القذائف التسيارية قصيرة المدى، بما في ذلك قذائف من طراز سكود سي - بي و - سي (ScudCB, and-C)، وهواسونغ ٥ و ٦ (Hwasong 5, and-6)، وبوركين ١ (Borkan-1)، وغاهير ١ (Ghaher-1)، وغيرها، يمكن أن يكون قد استخدمها خبراءها المحليون كأساس تقني لاستحداث أنواع أخرى أكثر تطورا. وفي هذه الأثناء، تهدف الاتهامات الموجهة من قبل المملكة العربية السعودية ضد إيران إلى صرف انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والرأي العام عن الاحتياج العسكري الذي تقوم به المملكة العربية السعودية ضد شعب اليمن المضطهد وما ترتكبه في حقّه من أعمال إجرامية واسعة النطاق.

١٣ - ويدّعي الفريق، في الفقرة ٩٠ ط' من تقريره، أنه "بالنظر إلى أن جمهورية إيران الإسلامية لم تقدم إلى الفريق أي معلومات عن أي تغيير في حيازة المكونات المستخدمة في تجميع قذائف تسيارية قصيرة المدى، بعد إطالة مداها، يكون البلد غير ممثل للفقرة ١٤ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)". إن الفريق إذ يتهم جمهورية إيران الإسلامية بعدم الامتثال للفقرة ١٤ من القرار لأنه "لم يقدم إلى الفريق أي معلومات"، إنما يأخذ بنهج سياسي التوجه يفتقر بشدة إلى الروح المهنية. وخلافا للتأكيد الوارد في الحاشية ١١٨، فإن هذه البعثة لم تتلق أي رسالة من الفريق بشأن هذا الاستنتاج في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وكانت الرسائل الموجهة من الفريق في الفترة القريبة من ذلك التاريخ تتعلق في معظمها بأنشطة شركات محددة واختار الفريق فيها أن يتجاهل ردود إيران. والواقع أن هذا الاستنتاج عُرف أول ما عُرف من خلال تسرب تقارير إعلامية، بمعنى أنه وُضع في صيغته النهائية دون الاتصال بإيران على النحو الواجب. ومع ذلك، فإن الفريق ليس مؤهلا أو مكلفا لاتخاذ القرار بشأن حالة امتثال دولة عضو في الأمم المتحدة لقرار من قرارات مجلس الأمن.

١٤ - وإذا انتهك نظام المملكة العربية السعودية قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، فإنه يقوم بإساءة استخدام أحكام ذلك القرار لمواصلة عدوانه الوحشي وغير القانوني في اليمن. وفي الوقت نفسه، أدى الحصار الجوي والبحري والبري المفروض إلى تدمير حياة الملايين من الناس، وإتلاف الهياكل والمرافق العامة الأساسية، وتشريد السكان وتفشي الأمراض والجوع. وهذه الأعمال الإجرامية ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

١٥ - وبسبب القصف الجوي العشوائي المكثف والحصار المفروض على اليمن من جانب الائتلاف بقيادة المملكة العربية السعودية، وما ترتب على ذلك من تفاقم الحالة الإنسانية في اليمن، تقع على عاتق

مجلس الأمن المسؤولية الملحة عن اتخاذ تدابير جادة لمواجهة السياسة الإجرامية والمتهورة التي تنتهجها المملكة العربية السعودية في اليمن، وإخضاع القيادة السعودية للمساءلة، والتخفيف من معاناة الشعب اليمني، ورفع الحصار اللاإنساني، وتقديم المساعدة الإنسانية، وكذلك دعم مبادرة عادلة وواقعية لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة عن طريق حوار يتولى اليمنيون زمامه وقيادته.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غلام علي خوشرو

السفير

الممثل الدائم